العدد (1737) السنة السابعة - الثلاثاء (2) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نافذة المواطن

حالة مدانة

سها الشيخلي

لدى زيارتي مقر السجن الكائن قرب ملعب الشعب الدولي (دائرة الاصلاح العراقي) شاهدت مظاهرة قامت بها مجموعة من منتسبي السجن المذكور وبعد الاستفسار علمت ان هؤلاء المتظاهرين هم من منتسبي السجن وقد تم نقلهم الى سجن المطار وهم بعدد ١٢٠ منتسبا الا ان ادارة سجن المطار رفضت قبولهم في الدوام لديها وتمت اعادتهم، الا ان ادارة السجن رفضت عودتهم مجددا، حسبما أشار عدد من المتظاهرين ، وحالما علم المتظاهرون بمهمتي تحلقوا حولي واخذوا يشكون تلك الاجراءات التعسفية من قبل ادارة السجن خاصة أنهم يرزحون تحت اعباء ثقيلة من المسؤوليات التي تتلخص في الاسرة والاولاد والايجار ، مع العلم انهم لم يتقاضوا منذ شهرين رواتبهم ما يجعلهم في موقف صعب للغاية ، وطالبوا بعرض قضيتهم على الصحافة لايجاد حل لمأساتهم ، كنت استمع اليهم والى شكاواهم باعتباري صحفية تمثل الراي العام، وهؤلاء مواطنون يشعرون بالغبن والحيف ، ثم اخرجت كاميرتي وصورت تلك المظاهرة السلمية حيث كانت خالية من العنف ومن الشعارات بل كانت تطالب بلقاء المدير العام للسجن لاطلاعه على قضيتهم وايجاد حل لمشكلتهم، وما ان اكملت التقاط صورتين فقط حتى تقدم نحوي ، اربعة رجال اثنان منهم بالزي العسكري والآخران بالزي المدني واخذوا يصرخون بوجهي بطريقة خالية من الذوق والادب وهم يطالبون بتسليمهم الكاميرا وعندما اخبرتهم انني صحفية وان مهمتي هي العرض فقط دون التعليق على الحدث قالوا وبكل خشونة ان ذلك ليس من شاني واقتادوني الى مسؤول الاستعلامات الذي قال لي انه سوف يلقيني في السجن بتهمة التحريض على الاضراب والتقاط صور للتظاهرة، وعندما اخبرته انني لم اعرف عن امر التظاهرة شيئاً وأنني امثل جريدة معروفة ومؤسسة ثقافية واعلامية كبيرة اخذ يصرخ بوجهي ويطالبني بالكاميرا، وجاء رجل لياخذ من يدي الكاميرا وبقوة ولم تكن بيدي حيلة سوى ان اتخلى عن الكاميرا والصورتين اللتين التقطتهما عن التظاهرة بعد تلك المشادة، وذلك الاسلوب الخالي من الذوق وكانهم من جلاوزة النظام المقبور، فقد استولوا على الكاميرا بقوة من اجل حذف الصورتين الخاصتين بالتظاهرة فقط دون مساس ببقية الصور، وعند لقائي بمدير السجن شرحت له ما قام به رجال الحراسات والامن والاستعلامات وكيف تصرفوا بطريقة غير لائقة ولكنه لم يعلق بشيء، وعند انتهاء زيارتي للسجن تم تسليمي الكاميرا وقد فوجئت بأن الشخص المكلف بمسح الصور الخاصة بالتظاهرة قام بمسح جميع ما كان فيها من الصور وهي خاصة بمواضيع عديدة كنت قد خزنتها لاقدمها مع مواضيع التحقيقات ما شكل لي احراجا كبيرا في عملي، وختاما لا يسعني الا ان أتساءل لماذا لا يتم اعطاء محاضرات تتناول سبل التعامل مع الضيوف عامة و النساء خاصة ؟ لجميع رجال الحراسات والمسؤولين عن القضايا الامنية ومسؤولي الاستعلامات في الدوائر كافة وخاصة الأمنية منها، ذلك لانهم يعكسون الوجه الحقيقي لتلك الدائرة وان اي اجراء يقومون به انما يعطي انطباعا اكيدا لا يقبل النقاش عن مستوى التعامل داخل تلك المؤسسات وان الاجراءات الفردية المتخذة من قبل رجال الامن والاستعلامات قد تشوه عمل تلك الدائرة وبدون قصد بالتاكيد.

قضية ومسؤول

بيئة ميسان: مياه الشرب ملوثة ومديرية الماء تطرد فرق البيئة!

ميسان / رعد الرسام

شكت مجموعة من سكنة محلة السراي في مدينة العمارة للمدى من سوء حالة مياه الشرب الواصلة لمنازلهم عبرشبكات الضخ التابعة لمجمع ماء المنطقة مؤكدين أنبعاث رائحة كريهة من المياه مع عكورتها.

وقد ايدت مديرية البيئة للمدى مزاعم الأهالي حيث أوضح مدير البيئة أن فريق مراقبة سلامة مياه الشرب التابع للبيئة سبق وأن قام بأخذ عينات عشوائية من بعض منازل المواطنين في هذه المحلة وأثبتت الفحوص المختبرية عدم صلاحية المياه واحتواءها على ملوثات متنوعة. ولفت المهندس سمير عبود عبد الغفور أن كادر مجمع المياه الذي يضخ لهذه المنطقة رفض السماح لفريق البيئة بدخول المجمع بهدف إجراء الفحوصات للوقوف على أسباب التلوث .

وعما إذا كانت البيئة قد فاتحت مديرية الماء بخصوص تصرف كادر المجمع مع فريق البيئة المكلف بفحص المياه، أوضح مدير البيئة أن فريق البيئة هو أحد أعضاءاللجنة الخاصة بمتابعة واقع مياه الشرب في عموم المحافظة والتي تضم إضافة للبيئة ممثلين عن دائرتي الماء والصحة ولكن مديرية ماء ميسان تمنع منذ فترة فرق البيئة من القيام بواجباتها في مجال تفتيش محطات المياه وذلك بعدم السماح لهم بدخول محطات ومجمعات مياه الشرب التابعة لمديرية الماء في عموم مناطق المحافظة . كما أن مدير الماء قام بسحب ممثل دائرة الماء من اللجنة المكلفة بمتابعة موضوعة مياه الشرب بهدف تعطيل عمل اللجنة والأعتماد على ممثلي دائرته فقط في مجال فحص وتقييم المياه.

وأكد عبد الغفور أنه في الوقت الذي بررت فيه مديرية الماء هذا المنع بوجود تعليمات من وزارة البلديات والأشغال العامة تنص على أن اللجنة المكلفة بمراقبة مياه الشرب لا تتضمن أي ممثل عن البيئة وتقتصر على ممثلي دائرتي الماء والصحة فقط فأن مديرية الماء لم تبد طيلة الفترة الماضية اي تعاون مع فرق البيئة في هذا المجال وتسوق شتى الذرائع لمنع فرق البيئة من دخول مجمعات المياه للقيام بعملها .لافتا " أن مسؤولي الماء دائما ما شككوا بنتائج تقارير البيئة بخصوص تلوث مياه الشرب كما أنهم يزعمون أن فريق البيئة يفتقر للكفاءة والمهنية في مجال الفحص علما أن البيئة هي أحد أعضاء لجنة متابعة واقع مياه الشرب إضافة لممثلي دائرتي الماء والصحة وقد نصت السياقات المتبعة بأن تناط مسؤولية تقديم الموقف الرسمي لواقع مياه الشرب في المحافظات بمديريات البيئة حصرا. كما أن وزارة البيئة حصرا هي المكلفة بتقديم التقرير الوطني على مستوى البلد فيما يخص واقع مياه الشرب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء "

ووصف عبد الغفور توجيهات وزارة البلديات لمديريات الماء بمنع فرق البيئة من دخول مشاريع ومحطات مياه الشرب، بغير المبررة وتتعارض مع الصلاحيات الممنوحة لمديريات البيئة في مجال متابعة واقع مياه الشرب بدءا من المحطات وعمليات معالجة المياه وتعقيمها وأنتهاء بفحص المياه الواصلة للمستهلكين. منوها أن بعض المحافظات ومنها ذي قار والبصرة لم تأخذ بتوجيهات وزارة البلديات وسمحت لفرق البيئة هناك بممارسة عملها في هذا المجال.

مضيفا "أن فرق البيئة وبالرغم من تعرضها للطرد من قبل مسؤولي محطات المياه لا تزال تمارس عملها في فحص وتقييم المياه التي تضخها هذه المحطات وذلك عبر اخذ عينات من المياه الواصلة للمستهلكين ويتم رفع تقارير نتائج الفحوصات الى جميع الجهات المعنية في المحافظة إضافة لوزارة البيئة ومن المفترض أن تؤخذ هذه التقارير على محمل الجد و توجيه الجهات المسؤولة بمعالجة اسباب التلوث التي يتم رصدها في مياه الشرب .وإلا فما جدوى عملنا في هذا المجال "؟!

المدى التقت رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة/ ميثم لفتة جاسم للأستفهام عن موقف اللجنة إزاء ما افاد به مدير البيئة وإجراءات مديرية الماء فأجاب " هذه المشكلة تكررت عدة مرات ،هنالك لجنة مكونة من البيئة والصحة والماء لمراقبة سلامة مياه الشرب وزياراتها عشوائية لأخذ عينات من الماء وفحصها وقد أعترض مدير الماء على اللجنة وقال إن لم يكتمل نصابها بكامل الأعضاء فلا يمكن لها أن تمارس عملها وقد قمنا أنا والمحافظ بتوجيه مدير الماء بشكل شفوي وتحريري بضرورة تسهيل عمل اللجنة سواءأكتمل نصابها أم لم يكتمل لخطورة موضوعة مياه الشرب، علما نحن نقر أن هنالك مناطق تصلها مياه ملوثة ونحن نقدر عمل مديرية البيئة ونعتمد تقاريرها الرصينة والموثوقة بشأن واقع مياه الشرب. وأحب أن أؤكد عن طريق صحيفة المدى أنه لا يوجد أي أمر بالمنع، ولا نسمح لأي كان بمنع فريق البيئة من القيام بعمله في هذا المجال او غيره من أجل بيئة سليمة وصحية من جميع الجوانب . وإذا ثبت أن مديرية الماء تمنع فرق البيئة من ممارسة دورها في الكشف والرقابة والفحص فيما يخص واقع مياه الشرب فسنقوم بتشكيل لجنة تحقيقية لمحاسبة المسؤول عن هذا المنع".

المدى هاتفت مدير البيئة بما ورد على لسان رئيس لجنة الصحة والبيئة بخصوص عدم تأكده من قيام مديرية الماء بمنع فرق البيئة من ممارسة عملها، فأكد أن مديرية البيئة سبق وأن عممت كتابا مفصلا بالموضوع قبل عدة ايام الى جميع الجهات المعنية في المحافظة وبضمنها مجلس المحافظة وبإمكان رئيس اللجنة الأطلاع عليه في بريد المجلس إن لم يكن مطلعا عليه أو لم يصله لغاية الآن !!

مشكلة تلوث المياه يجب معالجتها

اشارة

طفلة يتيمة تناشد المسؤولين

زهير الفتلاوي

ناشدت الطفلة زهراء رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية ومديرية الجنسية العامة منحها الجنسية العراقية ليتم تسجيلها في المدرسة اسوة بباقي التلاميذ وقالت السيدة ليلى محمد التي تبنت الطفلة في اليوم الاول لولادتها، تفاجأت بوجود جثمان والديها على قارعة الطريق قرب الخط السريع لمنطقة الدورة عام ٢٠٠٤ بعد حضور الشرطة الى موقع الحادث تبين ان الارهابيين قتلوا والدي الطفلة زهراء وسرقوا السيارة التي كانت تقل ابيها مع امها وهما عائدان من احد مستشفيات الولادة، ولم نعلم أي مشفى ولدت الطفلة زهراء فيه..

وأضافت السيدة ليلى كان هناك جمع حاشد من المواطنين متجمهرين اثناء الحادث الارهابي وخشي كثير من الناس ان ياخذوا الطفلة خشية اتهامهم في الحادث فقمت باخذ الطفلة وتربيتها والاعتناء بها واسميتها زهراء تقرباً الى الله تعالى وبحثت في كثير من المستشفيات فلم اعثر على شهادة لولادتها علماً انني اسكن في بيت مؤجر وزوجي متوف ولي بنت واحدة متزوجة ولا يسمحً لي القانون بأن أسجلها باسم زوجي المتوفي وطلب مني الكثير من المواطنين اخذ زهراء وتربيتها ورعايتها لكني رفضت لتعلق زهراء بي واصبحت تناديني بماما واشارت الى ان زهراء الان اصبح عمرها اكثر من ٦ سنوات وترغب بالتسجيل بالمدرسة والتعلم اسوة بباقي الاطفال لكن عائق الجنسية يقف عقبة امامنا..

شكاوى

حق الرد على "قضية للمناقشة"

المحلة ١٣٣ بين اوحال ونفايات

يشكو سكنة المحلة ١٣٣ منطقة الباب الشرقي ان ازقتها تعاني من الاهمال البلدي اذ ان النفايات المتراكمة لاتجد لها من يرفعها والتي باتت تسد المنافذ على المواطنين وزادتها سوءا الأمطار التي هطلت مؤخرا اذ سدت انابيب المجاري فيها ونتجت عنها مستنقعات الاوحال لذلك يطالبون بضرورة تقديم الخدمات البلدية لها أسوة ببقية المحلات.

إلى مديرية الجنسية مع التحية

المواطنة ام مالك من البياع في الرسالة التي بعثت بها تذكر بان لديها ابنا متزوجا وقد رزق بطفلين ولكون المستشفى يطلب من الام عقد الزواج ولم يكن لولدها عقد صادر من المحكمة اضطرت الى تسجيل الطفلين باسمها واسم زوجها والان وقد بلغ الطفلان سنا لابد من الحصول لهما على هوية احوال مدنية تنسبهما للاب والام بدل الجد والجدة و تطالب مديرية الجنسية بحل مشكلة ولدها مع طفليه مع التقدير.

مشكلة منطقة زيونة والكهرباء

يشكو سكنة المحلة ٧١٤ زقاق (١)في منطقة زيونة من التعامل غير المقبول من قبل دائرة صيانة كهرباء زيونة اذ انهم لايجدون اي تجاوب او تفهم من قبلهم حين تتم مطالبتهم باصلاح عطب او انقطاع تيار كهربائي ما يجعل المواطن في هذه المحلة يذهب مذهبا اخر في الاستنتاج اذ يعزوه الى ان العاملين لايستجيبون الإ لمن يدفع لهم.

في حين ان كل المواطنين يعلمون في الامتيازات المالية التي يحظى بها منتسبو هذا الجهاز.

محلة السراي في العمارة ومياه غير صالحة

يشكو المواطنون في محلة السراي /مدينة العمارة في ميسان بان أنابيب الشرب لديهم تدفع بمياه غير صالحة للشرب نتيجة الروائح الكريهة التي تبعث بها اضافة الى لونها الذي تشوبه الكدرة ويطالبون بضرورة معالجة المياه قبل ضخها للمنازل خشية الأمراض التي قد تصيب المواطن لاسيما وان المياه تعد من اكثر الأوساط فعالية في نقل الأمراض .

يامل القسم الاعلامي لبطاقة (كي)الذكية ان تنشر جريدتكم الغراء الرد على الموضوع (قضية للمناقشة) – كاظم االجماسي – المنشور بالعدد١٧٣٤ بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٧ تحت عنوان (البطاقة الذكية وابتزاز الفقراء) ابتداء من عنوان الموضوع نرى فيه اتهاماً غير مبرر للبطاقة الذكية التي سهلت الكثير من الصعوبات في صرف رواتب المتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية كما انها خلصت هذه الشرائح من كافة انواع الابتزاز المادي الذي يتعرضون له من قبل بعض النفوس الضعيفة كما كشفت البطاقة الذكية العديد من عمليات التزوير والتكرار باعتراف المؤسسات الحكومية والمسؤولين واشادة رئيس هيئة النزاهة والسيد وزير المالية.

ونبدي استغرابنا من طروحات (الجماسي)المليئة بالمغالطات والتي سوف نفندها ،اذ ليس من السهل الخوض في الامور المالية للاخرين دون توخي الدقة في ما يتم طرحه من بيانات مالية ويجب الحصول على هذه البيانات من مصادرها المعتمدة اما اطلاق التهم بما يشبه التشهير ووضع ارقام افتراضية تقديرية ولا تقترب من الحقيقة فهو عبث اعلامي ليس الا !!

لقد ذكر (الجماسي)بأن عدد المستفيدين (٣) ملايين شخص وعلى هذا الرقم الخاطئ تم بناء حساباته حتى توصل الى تحديد المعدل الوسطي لمجموع المبالغ المستقطعة لصالح البطاقة الذكية ما بين (١٥)مليار دينار الى (٢١) مليار دينار شهريا نود ان نصحح معلومات (الجماسي)بأن عدد البطاقة المصدرة لغاية الان هي (١٢٠٠٠٠٠)بطاقة ولهذا فأن حسابه البسيط اساسه خاطئ كما أن كل خدمة لها سعر ومقارنة بأسعار البطاقات الأخرى (مثل الائتمانية) التي لا يقل سعرها عن (٥٠) دولاراً وعمرها سنة اما البطاقة الذكية فسعرها (١٠) الاف دينار وعمرها (١٠)سنوات وتؤخذ لمرة واحدة ويتضمن السعر (رسوم الاصدار ،ورسوم فتح حساب ،ثمن البطاقة).ان هدف مشروع االبطاقة الذكية ومن خلال مصرف الرشيد والرافدين هو ايصال الخدمة لجميع انحاءالعراق وحتى يتحقق هذا الهدف يتطلب انفاق مبالغ طائلة وكل الايرادات الخاطئة التي ذكرها (الجماسي)لا تشكل ١٠٪من المبلغ الواجب صرفه لتحقيق هذا الهدف.

المشروع (البطاقة الذكية) لا يتبع مقاولاً او صاحب عقد كمايعتقد (الجماسي)بل هي شركة قطاع مختلط تخضع لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية ومتابعة وزارة المالية.

خطأ اخر وقع فيه (الجماسي) جهلا او تعمدا لانعرف غرضه وهو يقول بأن عمولات السحب النقدي تقدر بمبلغ من (٣الى ١٥)الف دينار علما بأن العمولة لاتتعدى (٢٥٠٠)دينار مهما كان الراتب وهي اقل عمولة تحتسب على عمليات السحب النقدي،لا نعلم اين الصحيح في ما طرحه (الجماسي) اذا كان عدد المستفيدين (خطأ)وعمولة السحب النقدي (خطأ)واحتساب الايرادات غير دقيق فما هو الصحيح فيما ذهب اليه ؟وما هو الهدف من اثارة مثل هذه المغالطات في الصحافة ؟ وقد يكون من اعطى (الجماسي)معلومات خاطئة هو من يعادي البطاقة الذكية ويرى في استمرارها تهديدا لمصالحه الخاصة لأنها كشفت العديد من حالات التزوير والاختلاس !

(البطاقة الذكية) تقدر دور وسائل الاعلام والاقلام الشريفة الحريصة على تعزيز ايجابيات التجارب الحديثة في تطبيق التقنيات وكانت من ضمن اهتمامات الكتاب والمحللين الاقتصاديين التي تتمنى ان تطبق البطاقة الذكية في (٢٥٥) خدمة مالية وحكومية مستقبلا.

في الختام نتمنى على من يتصدى الى نقد الظواهر والخدمات المالية ان يكون على معرفة تامة لموضوع النقد و(حسن النوايا)حتى لايقع في اخطاء التقييم والاستنتاج العشوائي ويسبب الضرر المعنوي للفعاليات الاقتصادية التي تريد ان تنهض بالواقع الخدمي والمصرفي في العراق.

قسم اعلام البطاقة الذكية

مراقب

كاريكاتير ..... مهند الليلي

حديث الصورة

عدسة /إيناس طارق

التكوينات الهندسية المعمولة من الاسمنت والتي دأبت امانة بغداد على توزيعها وسط الجزرات الوسطية لاشك بأن لها وظيفة مزدوجة من الناحية الجمالية والناحية النفعية والامانة بهذه التكوينات تحاول الاقتراب من جعل المكان اقرب الى الطبيعة بتقليد جذوع الاشجار وما يلفت الانظر انه بامكاننا الاستفادة من جذوع النخيل المتوفرة في البساتين لعمل ذلك وبذلك نكون قد اقتربنا للطبيعة اكثر .

هذه مجرد فكرة عسى ان تكون مجدية للاستفادة من جذوع النخيل المتيبسة وما أكثرها .

نستلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني
peopleissues@yahoo.com
او على الهواتف الارضية
٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥
الموبايل
٠٧٩٠٣٤٠٥٠٠٢